

ميليشيات إيران تلعب على وتر الطائفية وتستهدف الناصرية

الأمن العراقي يحبط تفجيرا انتحاريا في المدينة ذات الغالبية الشيعية

مصطفى الكاظمي
في واشنطن في 20 أغسطس

على صعيد آخر، من المتوقع أن يمثل الحضور العسكري الأميركي في العراق البند الأول على جدول أعمال الزيارة، إذ يفترض أن يتفق الجانبان على خارطة طريق لتقليص بعثة التحالف الدولي المشاركة في الحرب ضد تنظيم داعش في العراق والتي تقودها الولايات المتحدة، وفقا للمصادر.

ولكن تقليص بعثة التحالف لن يؤثر على التعاون العسكري بين العراق والولايات المتحدة والذي يحتل البند الثاني في جدول زيارة الكاظمي إلى واشنطن.

ترامب سيستقبل

الكاظمي يوم 20

أغسطس لبحث التحديات
الناجمة عن كورونا وقضايا
الأمن والطاقة والاقتصاد

وسيبحث الجانبان تعزيز التعاون بين البلدين في المجال العسكري، بما في ذلك استمرار خطط التدريب التي تقوم بها الولايات المتحدة لضباط وطيارين عراقيين، وتوفير الدعم اللوجستي للقوات المتخصصة في مكافحة الإرهاب.

وتكشف المصادر أن البند الثالث الذي سيناقشه الكاظمي في واشنطن، يتعلق بالدعم الأميركي لقطاعات الاقتصاد والكهرباء في العراق، إذ تتطلع بغداد إلى مساندة واشنطن في عبور أزمته حائقيْن تعاني منهما في هذين المجالين.

وبالفعل، يمكن لواشنطن أن تلعب دورا محوريا أيضا في هذا الصدد من خلال مساعدة العراق على الحصول على قروض ميسرة، إلى جانب تشجيع شركاتها الكبرى على العمل مباشرة في الميدان، لإنجاز أعمال عديدة متعقدة بسبب الفساد والمحسوبية وسوء الإدارة.

واشنطن - يؤدي رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، زيارة إلى الولايات المتحدة في الـ20 من أغسطس الجاري ستحاول خلالها واشنطن استعادة نفوذها في العراق وإنهاء الهيمنة الإيرانية عليها.

ونكر البيت الأبيض في بيان نُشر مساء الجمعة أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، سيستقبل رئيس الوزراء العراقي في البيت الأبيض يوم 20 أغسطس لبحث التحديات الناجمة عن وباء فايروس كورونا وقضايا الأمن والطاقة والاقتصاد.

وتأتي هذه الزيارة في وقت يواجه فيه، الكاظمي، الذي تولي السلطة في أبريل، جملة من التحديات تتمحور بالأساس حول تحجيم دور الميليشيات الموالية لإيران التي حوّلت بغداد إلى مسرح مواجهة بين واشنطن وطهران.

ومن المتوقع أن يتضمن جدول أعمال زيارة الكاظمي أربعة بنود رئيسية، وعدا من البنود الفرعية.

ويتوقع مراقبون أن تكون للزيارة عناوين سياسية وأمنية بارزة، لكن جهات عراقية تأمل أن يكون الاقتصاد في مقدمة الملفات التي ستفتح خلالها، معبرة عن تطلعها لمساعدة أميركية حقيقية للعراق في تجاوز أزمته المالية الحادة والناجمة عن تزامن جائحة كورونا مع أزمة أسعار النفط.

وتعول تلك الدوائر على قدرة الكاظمي في التفاوض مع الطرف الأميركي على الملفات الأمنية والسياسية والاقتصادية كحزمة واحدة، وهو ما يتوقع أن تقوم به إدارة ترامب على سبيل إجراء بغداد للابتعاد عن طهران عبر تقديم بدائل مادية مجزية لها.

ويضيف مراقبون أن الوضع الاقتصادي الصعب الذي يشهده العراق قد يجعله يلجأ إلى الاقتراض، وهنا يكمن دور الولايات المتحدة التي قد تلعب دورا هاما في إقناع المانحين الدوليين بضرورة مساعدة بغداد.



بالمرصاد لمخططات الميليشيات

انتفاء المتهم إلى فصيل أنصار الله الأوفياء. وبالرغم من الانخراط الشكلي من قبل هذا الفصيل في قوات الحشد الشعبي النظامية، إلا أن عناصره ملتزمون بتنفيذ أوامر الحرس الثوري الإيراني.

وتقول مصادر أمنية إن معظم عناصر أنصار الله الأوفياء ينتشرون في سوريا لخدمة نظام الرئيس بشار الأسد، برغم أنهم يحصلون على رواتب من الحكومة العراقية.

ويقول مراقبون إن سعي الجماعات العراقية التابعة لإيران إلى تفجير نزاع طائفي، يعكس أزمته العميقة الحالية، المتمثلة برفض الشارع الشيعي لها.

وتريد هذه الجماعات تفجير نزاع طائفي، يذكر المجتمع الشيعي بحاجته المستمرة إلى الحماية من العنف السني المزعوم.

وتكشفت الاحتجاجات الشعبية الواسعة في العراق مطلع أكتوبر من العام الماضي، حجم الغضب الشيعي المتصاعد ضد السياسات الإيرانية في البلاد، وسط مطالبات عنيفة بالخلع من هيمنة الميليشيات الموالية لإيران على السياسة والمال في العراق.

تعريفية تؤكد انتماءه إلى قوات الحشد الشعبي الموالية لإيران.

وكشفت مصادر استخباراتية أن المتهم الذي يقود السيارة المفخخة، ينتمي إلى ميليشيا أنصار الله الأوفياء، وهي إحدى الجهات المنضوية رسميا تحت لواء قوات الحشد الشعبي، التابعة للقائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي.

وأقر المتهم بأنه كان يروم تفجير السيارة المفخخة عن بعد في منطقة الحويبي وسط مدينة الناصرية، بالتزامن مع إشاعة معلومات أن منفذ العملية ينحدر من مدينة تكريت، معقل الرئيس الأسبق صدام حسين.

وقالت مصادر إن المتهم قاد عجلته المفخخة من منطقة القائم في أقصى غرب البلاد عند الحدود مع سوريا، نحو أقصى جنوب العراق في محافظة ذي قار، من دون أن تشنّه به أي نقطة تفجير، ما يؤكد نفوذ الفصيل الذي ينتمي إليه.

ولم تتبن السلطات الرسمية رواية تورط الحشد الشعبي في هذه العملية، لكن مصادر أمنية سرّبت بضع وثائق ومستمسكات وصور شخصية، تؤكد

بشأن موضوع العجلة التي ضبطت والقي القبض على سائقها في ناحية البطحاء بمحافظة ذي قار.

وأضافت الخلية، "من أجل إحاطة الرأي العام بالموقف الرسمي الدقيق نبين أنه في تمام الساعة الحادية عشرة والنصف من مساء يوم 6 أغسطس 2020 ضبطت مفارز من مديرية شؤون السيارات الخارجية - مركز الشهيد نزار على الطريق السريع الدولي قرب نزلة السيد عباس الكوردي عجلة نوع مارك صفراء اللون تحمل لوحة التسجيل (28215/ نجف أجرة)، سائقها من مواليد 1973 يسكن محافظة ذي قار".

وتابعت أنه "أثناء التفطيش الدقيق عثرت في صندوق العجلة على عبوات محلية الصنع ومواد متفجرة وأجهزة تفجير، وقد عملت مفارز مكافحة المتفجرات على تأمينها وقد جرى تسليم العجلة والسائق والمبرزات الجرمية إلى مركز شرطة الشهيد نزار لإكمال التحقيق"، مشيرة إلى أن "المتهم الملقب القبض عليه على ذمة التحقيق" حاليا.

ولكن ما أخفته خلية الإعلام الأمني، هو أنها عثرت في حوزة المتهم الذي يقود السيارة المفخخة على هويات

في أحدث محاولة منها لتغذية عدم الاستقرار في العراق، حاولت الميليشيات الموالية لإيران استهداف مدينة الناصرية بتفجير انتحاري وذلك حسب ما أشارت مصادر من بغداد بعد تمكن القوات الأمنية من إحباط هذه العملية.

بغداد - نجحت السلطات العراقية في إحباط مخطط لتفجير انتحاري يستهدف مدينة الناصرية ذات الغالبية الشيعية في أحدث محاولة للميليشيات الموالية لإيران لتغذية الصراع الطائفي في البلاد وذلك بعد أن أشارت مصادر إلى أن المتهم الذي يقف خلف هذه العملية ينتمي لفصيل تابع للحشد الشعبي.

وتعد هذه المرة الأولى التي تتمكن فيها السلطات الأمنية في العراق من إثبات فرضية تورط الفصائل المسلحة التابعة لإيران في استخدام العنف الدموي لتغذية النزاع الطائفي في البلاد.

وأثيرت ضجة واسعة بعد أن تم الكشف عن مخطط لاستهداف مدينة الناصرية، مركز محافظة ذي قار ذات الأغلبية السكانية الشيعية، جنوب البلاد، بسيارة مفخخة، بالتزامن مع تسريب معلومات وهمية على أن انفجار هو أحد سكان مدينة تكريت، مركز محافظة صلاح الدين التي يغلب السنة على سكانها.

الأمن عثر في حوزة المتهم

الذي يقود السيارة

المفخخة على هويات

تعريفية تؤكد انتماءه إلى

الحشد الشعبي

ولكن قوات الأمن العراقية، أحبطت العملية، واكتشفت جانباً من تفاصيل مقبرة، وأختف جانباً آخر.

وقالت خلية الإعلام الأمني، وهي الجهة المختصة بإصدار البيانات الرسمية عن الأنشطة الأمنية في العراق، إن وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي تداولت قصصا "متعددة

شكوك حول قدرة واشنطن تهديد حظر الأسلحة على طهران

باقتراح نص جديد، لكن التقاهم مع روسيا والصين يبدو صعبا.

وهددت الولايات المتحدة ببذل كل جهودها لإعادة فرض العقوبات على إيران إذا لم يتم تهديد الحظر، عبر استخدام آلية ميسرة للجدل تقضي بإعادة فرض العقوبات بشكل آلي في حال انتهاك طهران لالتزاماتها الواردة في الاتفاق (سنا-باك).

وقدم بومبيو هذه الحجة التي واجهت معارضة. وقد قال إن الولايات المتحدة ما زالت "مشاركة" في الاتفاق النووي لذلك يمكنها فرض إعادة العقوبات إذا لاحظت انتهاكات من قبل طهران لالتزاماتها.

وذكر المسؤول الأميركي مثلا دعم إيران للميليشيات الحوثية في اليمن، وعبر عن قلقه من مؤشرات تدل على أن الصين تستعد لبيع طهران أسلحة ما إن يرفع الحظر.

ويشكك الحلفاء الأوروبيون في إمكانية إعادة العقوبات بالشكل الذي تريده واشنطن ويحذرون من أن ذلك يمكن أن يقوّض شرعية مجلس الأمن.

وقالت السفارة الأميركية في الأمم المتحدة كيلي كرافت للصحافيين الخميس إن الهدف الأول لواشنطن هو تهديد الحظر على الأسلحة، لكن الولايات المتحدة مستعدة لاستخدام "كل الأدوات المتوفرة لديها".

ورأى غويان الذي يعمل في المركز الفكري "مجموعة الأزمات الدولية" من جهته أن الجوء إلى آلية "العودة السريعة" يبدو "مرحبا جدا".

الاستياء في مجلس الأمن الدولي حتى مهلة القامن عشر من أكتوبر.

ومن جانبه، أكد الخبير في الأمم المتحدة ريتشارد غويان الذي يقيم في نيويورك أن الأمر "يشبه حدث سيارة يعرف الجميع أنه سيحدث". ووصف مشروع القرار الأميركي بأنه حبة دواء مسممة.

ويرى مراقبون أن الدول الأوروبية يمكن أن تقبل بتمديد قصير الأمد للحظر إذا كان ذلك يساعد في حماية الاتفاق النووي. وقد تقوم دول أعضاء

تمديد الحظر لكن أولوياتهم هي الحفاظ على "خطة العمل الشاملة المشتركة".

ويدعو النص الأميركي إلى تمديد الحظر لفترة غير محددة. ويخشى الدبلوماسيون أن يهدد القرار الاتفاق النووي، بينما تؤكد طهران أن تمديد الحظر سيعني نهاية الاتفاق.

وقال دبلوماسي ثالث "يجب أن نواصل التركيز على حماية خطة العمل الشاملة المشتركة".

ويقول خبراء إن الهوة بين الولايات المتحدة وحلفائها تهدد بخلق أجواء من

خفض نشاطاتها النووية مقابل تخفيف العقوبات خصوصا.

وأعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب في مايو 2018 انسحاب بلاده من الاتفاق وفرض عقوبات أحادية على إيران في إطار حملة "الضغط القصوى".

ومنذ ذلك الحين، وطهران تتخذ إجراءات متزايدة لتخفيف التزاماتها بالاتفاق مطالبة في الوقت نفسه بتخفيف العقوبات. وأكد الحلفاء الأوروبيون للولايات المتحدة الذين وقعوا مع روسيا والصين كذلك الاتفاق، أنهم يؤيدون

نيويورك - تدفع الولايات المتحدة الأسبوع المقبل بكل ثقلها في مجلس الأمن الدولي من أجل تمرير نص

بشأن حظر بيع الأسلحة لإيران يتوقع دبلوماسيون أن يرفض المجلس إقراره بسبب معارضته القوية من قبل روسيا والصين.

ويشير دبلوماسيون إلى أن سقوط هذا النص في مجلس الأمن الدولي يمكن أن يشن اختبار قوة طويلا قد يعكس على الاتفاق النووي الإيراني.

وقد أعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو، الأربعاء، أن بلاده ستقدم هذا النص على الرغم من المعارضة الشديدة من قبل الصين وروسيا.

ولكن دبلوماسيين في الأمم المتحدة ذكروا أن الصيغة الحالية للنص تواجه معارضة شديدة إلى درجة أنه من غير المرجح أن تتمكن واشنطن من الحصول على الأصوات التسعة الضرورية لإقراره ما سيضطر موسكو ويكمن لاستخدام حق النقض (الفيتو).

وصرح دبلوماسي اشترط عدم ذكر اسمه، السبت، أن "القرار يتبنى موقفا يذهب حتى النهاية مع إيران"، وأكد دبلوماسي آخر أن مشروع القرار "يذهب أبعد من البنود الحالية" للحظر على بيع إيران أسلحة تقليدية، الذي ينتهي في 18 أكتوبر.

وينتهي هذا الحظر بموجب القرار الذي دعم الاتفاق الدولي حول البرنامج النووي الإيراني الموقع في يوليو 2015 والمعروف رسميا باسم "خطة العمل الشاملة المشتركة".

وبموجب الاتفاق الذي أجرى المفاوضات بشأنه الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، وافقت إيران على



أنشطة مشبوهة